الأمم المتحدة

S/2004/756

مجلس الأمن

Distr.: General
24 September 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا – مقدمة

١ – في القرار ١٥٤٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، رحب مجلس الأمن باعتزامي إجراء استعراض لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ولمستويات القوات ومفهوم العمليات فيها، وقرر أن ينظر في توصياتي بإدخال التغييرات أو إعادة الهيكلة التي قد تكون لازمة. وطلب أيضا إعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار.

٢ – وعملا بهذا القرار، أنشئ فريقان للاستعراض، أحدهما في نطاق القوة تحت إشراف رئيس البعثة، السيد زبيغنيو فلوسوفيتش، وبمساعدة من قائد القوة، اللواء هيبرت فيغولي، والثاني في الأمانة العامة، تحت إشراف مدير شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية بالنيابة، بمكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد فولفغانغ ويسبرود – فيبر. وأجرى الفريقان تقييما متعمقا للتطورات الحاصلة في الميدان ولتطور أدوار مختلف عناصر القوة على مدى السنوات الأخيرة. وزار فريق الأمانة العامة القوة في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر، وقام بالاشتراك مع الفريق التابع للقوة بالتماس آراء الطرفين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي بشأن الحالة في الميدان. والتقى الفريقان أيضا بممثلي الأوساط الدبلوماسية وأسرة الأمم المتحدة في نيقوسيا.

ثانيا – معلومات أساسية عامة

٣ – حدث، منذ استئناف آخر الجهود التي بذلتها في إطار بعثة المساعي الحميدة التي أقوم بها، وكان ذلك في أواخر عام ١٩٩٩، أن السياق الذي كانت تعمل فيه القوة ظل يتشكل أساسا بوتيرة المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة. وقد اجتمع ممثلو كلتا الطائفتين على مستويات مختلفة لمناقشة مستقبلهم المشترك بعد توحيد قبرص. وتوقفت تلك الجهود عندما رفض الجانب القبرصي اليوناني في استفتاء ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ اقتراح "التسوية الشاملة للمشكلة القبرصية" (S/2004/437). وعلى امتداد هذه الفترة التي تخللتها مفاوضات مكثفة، قامت القوة بتقديم المساعدة في المحافظة على الهدوء على طول خطي وقف إطلاق النار، بما يكفل تهيئة الظروف المواتية للمحادثات.

٤ – وتوقفت الاتصالات الرسمية بين قادة الطرفين معا منذ الاستفتاءين، ولاحت من جديد علامات الارتياب بين الطرفين. وفي الوقت الراهن، يظل موقف الطرفين بشأن بعثة المساعي الحميدة التي أقوم بها هو الموقف الوارد ذكره في التقرير المقدم إلى المجلس في

300904 290904 04-52206 (A)

٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437). وبناء عليه، ما زلت لا أرى أساسا لاستئناف مساعيَ الحميدة ما دام المأزق الوارد وصفه في ذلك التقرير لا يزال قائما. وفي ضوء استمرار ذلك المأزق، بالإمكان أيضا الاطلاع في ذلك التقرير على آرائي بالنسبة لسير الأمور في المستقبل.

٥ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، انضمت قبرص إلى الاتحاد الأوروبي. ورغم أن الانضمام لم يوفر، كما كان مرجوا، الحافز اللازم للتوصل إلى تسوية شاملة، فإن إطار الاتحاد الأوروبي، إن أُحسِن استعماله من قبل جميع الأطراف، ينطوي على إمكانية لتحسين المناخ بين قبرص، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، وتركيا، بوصفها بلدا مرشحا لعضوية الاتحاد الأوروبي. ويمكن أيضا أن يسهم في تقليص الفوارق بين الطائفتين اللتين تعيشان في الجزيرة، وفي تعزيز الثقة بينهما، وكسب أنصار لدى كل من الطرفين في سبيل تحقيق المصالحة وإعادة توحيد الجزيرة والمحافظة على أولئك الأنصار. وفي هذا السياق، بدأت في آب/أغسطس تجارة بعض السلع داخل الجزيرة عملا بأنظمة وضعها الاتحاد الأوروبي. وأوصت لجنة الاتحاد الأوروبي أيضا المجلس الأوروبي بتقديم مجموعة من المعونات تبلغ قيمتها ٢٥٩ مليون يورو للقبارصة الأتراك وفسح المجال أمام التجارة المباشرة بين شمال الجزيرة والاتحاد الأوروبي.

٦ - بيد أنه لا يزال يتعين اتخاذ قرارات رئيسية بشأن علاقة الاتحاد الأوروبي مع تركيا ومع القبارصة الأتراك. وقد أدى هذا الوضع إلى غموض كبير لدى طرفي الجزيرة معا. فقد عارض الطرف القبرصي اليوناني توصيات اللجنة بشأن التجارة المباشرة، واقترح مجموعته الخاصة من التدابير الاقتصادية وتدابير بناء الثقة. وقد ووجهت هذه التدابير برفض واسع النطاق من جانب الطرف القبرصي التركي الذي أعرب أيضا عن خيبة أمله مما يعتبره بطءا في وتيرة المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي.

٧ - وربما كان فتح أربعة نقاط عبور عبر الخط الأخضر في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ هو الحدث الأخير الوحيد الذي خلف أكبر الأثر على العلاقة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. ورغم عدم وجود علاقات مباشرة على الصعيد الرسمي في الوقت الراهن، ما انفكت الاتصالات بين عامة القبارصة تنمو. فقد حدث، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ما يزيد عن أربع ملايين عملية عبور للمنطقة الفاصلة من دون حوادث تذكر. وساعد على زيادة تيسير تنقل الأشخاص استعداد الطرف القبرصي اليوناني لقبول دخول رعايا الاتحاد الأوروبي إلى الجنوب، وكذا حاملي تأشيرات قبرص الذين دخلوا الجزيرة عبر موانئ الشمال. ووافقت السلطات القبرصية التركية، من جانبها، على أن بإمكان القبارصة اليونانيين أن يظهروا بطائق هويتهم عند عبور المنطقة الفاصلة باتجاه الشمال، بدلا من إظهار جوازات سفرهم. ولا يزال الناس، باختلاف مشاربهم، من القطاعين العام والخاص، يلتقون بنظرائهم ويشاركون في المناسبات العامة. وحصل العديد من تلك اللقاءات في أماكن عمل الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة، بمساعدة القوة.

٨ - علاوة على ذلك، قدم الطرف القبرصي اليوناني اقتراحات فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة. ففي حزيران/يونيه، اقتَرَح القيام، عن طريق قوة الأمم المتحدة، بسحب المعدات العسكرية وإخلاء المواقع المحيطة بمدينة نيقوسيا العتيقة، وكذا المواقع الموجودة في منطقة ديرينيا - فاماغوستا، فضلا عن فرض حظر على التدريبات العسكرية وعلى استخدام المعدات الثقيلة في مساحة قدرها كيلومتران على جانبي خطي وقف إطلاق النار. ولم يدرس الطرف الآخر هذه المقترحات بعد. وفي حزيران/يونيه أيضا، اقترح الطرف القبرصي اليوناني من خلال القوة فتح ثماني نقاط عبور إضافية للأشخاص والبضائع. ورحب الطرف القبرصي التركي بهذا الاقتراح من حيث المبدأ. وتعمل القوة مع الطرفين معا من أجل تحقيق هذا الهدف. ويشكل المرور الآمن عبر المنطقة الفاصلة شرطا حاسما لذلك، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإجراء عملية

شاملة لإزالة الألغام. وما فتئت القوة، وإلى جانبها ممثلية لجنة الاتحاد الأوروبي في قبرص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تكثف عملها مع كلا الطرفين معا لبلوغ هذا الهدف.

٩ - ومن مبادرات حسن النية، قام الطرف القبرصي اليوناني، بعد فجوة زمنية دامت خمس سنوات، بتمكين القبارصة الأتراك من المرور برا للتوجه إلى كوكينا في إطار زيارتهم السنوية في شهر آب/أغسطس، وهو الأمر الذي تفاوضت القوة من أجله ويسرت حصوله. وبنفس الروح، قرر الطرف القبرصي التركي، في آب/أغسطس، أن يسمح بفتح مدرسة ثانوية في كارباس لفائدة الأطفال القبارصة اليونان وبتنظيم طقوس دينية في كنيسة سانت ماماس في مورفو، وهو ما حصل لأول مرة منذ عام ١٩٧٤. وقد حضر هذه الطقوس مئات القبارصة اليونان وجرت دون وقوع أي حادث. وأعلن الطرف القبرصي التركي أيضا، في آب/أغسطس، أن باستطاعة الموارنة الوصول إلى ممتلكاتهم وبإمكانهم أن يبيعوا مقدارا محدودا من أراضيهم لمشترين من غير القبارصة اليونان. ويتفاوض الطرفان أيضا عن طريق الخطوط الهاتفية الثابتة والمتحركة التابعة للقوة. وبالإضافة إلى ذلك، استأنفت اللجنة المعنية بالمفقودين اجتماعاتها في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في قبرص، بعد توقف دام أكثر من أربعة أعوام.

١٠ - ويبقى عدد القوات التركية في الجزيرة في مستواه الذي كان عليه، وكذلك نوع المعدات، مما يسهم في تعزيز انطباع مستمر بوجود تمديد في الجنوب. وعلاوة على ذلك، ما فتئت القيود التي فرضتها القوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية في تموز/يوليه ٢٠٠٠ على التنقل تعوق عمليات القوة، بالرغم من تخفيفها بشكل محدود في أيار/مايو ٢٠٠٣. واستمر أيضا انتهاك الوضع العسكري القائم في ستروفيليا. كما وقعت حادثة مقلقة في ٢٧ آب/أغسطس وذلك عندما انفجرت قنبلة في كنيسة سانت ماماس في مورفو، قبل أربعة أيام من تنظيم الطقوس الدينية التي حضرها القبارصة اليونان. (انظر الفقرة ٩ آنفا).

ثالثا - ولاية القوة ومهامها

١١ - لم تتغير ولاية القوة منذ بدايتها. وقد أنشأ مجلس الأمن هذه الولاية بموجب قراره ١٨٦ (١٩٦٤) الذي أوصى في الفقرة ٥ من منطوقه بأن تبذل القوة كل ما في وسعها لمنع تجدد القتال، وتساهم، حسب الاقتضاء، في حفظ القانون والنظام واستعادتهما وإعادة الأحوال إلى طبيعتها عملا على حفظ السلم والأمن الدوليين. وكانت الولاية من الاتساع والمرونة بحيث ساعدت القوة على تكييف مهامها استجابة للتغيرات الحاصلة في الميدان، ولا سيما في أعقاب أحداث عام ١٩٧٤.

١٢ - وتتألف القوة من ثلاثة عناصر فنية هي الشؤون السياسية والمدنية والشرطة المدنية والقوات العسكرية. وتتولى وحدة الشؤون السياسية والمدنية مهمة تقديم المساعدة في مجال الاتصالات السياسية والإنسانية والاقتصادية، فضلا عن الاتصالات فيما بين الطائفتين؛ ويسهم عنصر الشرطة في حفظ القانون والنظام، ولا سيما في المنطقة الفاصلة؛ بينما يرمي نشر الوحدات العسكرية إلى كفالة صون الوضع العسكري القائم على طول خطي وقف إطلاق النار، قدر الإمكان. وعلى مدى السنين، تكيفت المهام المحددة وأوجه تركيز العمليات للعناصر الثلاثة مع الواقع المتغير على الميدان.

رابعا – الشؤون السياسية والمدنية

١٣ – يأتي على رأس القوة رئيس البعثة الذي يضطلع أيضا بدور ممثلي الخاص. ويقدم له المساعدة مستشار أقدم وناطق رسمي. ويتألف فرع الشؤون المدنية التابع للقوة من موظفين اثنين في الشؤون المدنية ويقدم لهما الدعم عدد من أفراد الشرطة المدنية والقوات العسكرية مكرسة مهامهم بصورة محددة لأداء هذه المهمة.

١٤ – ويتولى رئيس البعثة القيادة العامة للقوة ويقوم بدور المحاور الرئيسي التابع للأمم المتحدة في الجزيرة لدى كلا الطرفين. ويُعتبر هو ومكتبه بمثابة مركز الاتصال، حيث يسدي المشورة ويقدم المساعدة حسب الاقتضاء. وفي حال عدم وجود مسؤول كبير يتولى المساعي الحميدة التي أقوم بها، يكفل رئيس البعثة استمرار الاتصال على أعلى المستويات مع الطرفين في الجزيرة.

١٥ – وفي إثر استفتاءي نيسان/أبريل، أصبح دور القوة يكتسي من جديد أهمية خاصة ما دامت البعثة تمثل حلقة الوصل السياسية الوحيدة التابعة للأمم المتحدة في الجزيرة. ويَعتبر الطرفان دور الميسر الذي تضطلع به القوة حاسما في الظروف السائدة.

١٦ – وقد اتسع نطاق الدور السياسي الذي تضطلع به البعثة بالنظر للمبادرات العديدة لبناء الثقة، وضرورة التعامل مع الغموض الحالي بشأن القضايا السياسية الرئيسية وما يلازم ذلك من توترات محتملة في الجزيرة.

١٧ – وقد ظلت أنشطة القوة في مجال الشؤون المدنية حتى عام ١٩٩٩ تتمثل بصورة رئيسية فيما تقدمه من دعم في مجال الزراعة والصناعة داخل المنطقة الفاصلة وفي كفالة ألا يشكل خطًا وقف إطلاق النار إعاقة أمام توفير المنافع العامة مثل خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي فيما بين الطائفتين. واشتملت المساعدة الإنسانية على تيسير قوافل الإمدادات الموجهة تحت الرعاية القبرصية اليونانية إلى القبارصة اليونان والموارنة في الشمال، وصرف مدفوعات الرعاية الاجتماعية للقبارصة اليونان في الشمال، وتقديم المساعدة في تأمين التحويلات المؤقتة والدائمة للقبارصة اليونان إلى الجنوب. كما عملت القوة بانتظام على زيارة القبارصة الأتراك المقيمين في الجنوب.

١٨ – وفي حين ما زال فرع الشؤون المدنية التابع للقوة يضطلع بهذه الأنشطة بدعم من عنصري الشرطة والقوات العسكرية، فقد ازدادت مهامه كيفا وكما. وفي الوقت الحاضر، يقوم موظفو الشؤون المدنية بالتدخل نيابة عن أفراد إحدى الطائفتين لدى الطرف الآخر لتيسير أمورهم، والتماس المساعي والتنازلات بشأن قضايا من بينها الزيارات، وعمليات العبور، والحقوق التعليمية والثقافية والدينية وغيرها من الحقوق؛ والتفاوض من أجل أن يتوصل الطرفان إلى الاتفاق بشأن الزيادة من فرص استخدام المنطقة الفاصلة للأغراض المدنية مثل إعادة فتح الطرق، والميادين الرياضية، والمؤسسات الاقتصادية كمصانع منتجات الألبان والاصطبلات والورش ونحو ذلك؛ والتوسط في المسائل الإنسانية، فضلا عن مجموعة عريضة من المسائل العملية الأخرى. كما يقوم موظفو الشؤون المدنية بالوساطة بين الطرفين في القضايا الاقتصادية والقانونية في قرية بيلا المختلطة.

١٩ – ويضطلع موظفو الشؤون المدنية أيضا بدور مصدر المشورة بالنسبة لعنصر الشرطة المدنية في حالات الاعتقال والاحتجاز والمحاكمة لدى كلا الطرفين؛ ويوفرون تحليلات للتطورات السياسية ويعدون تقارير عنها. ويمثل حسن النية من جانب الطرفين، مشفوعا بالدور المحايد الذي تقوم به القوة، أساسا لتلك الجهود التي تشجع على العودة إلى الأوضاع الطبيعية وإلى تحقيق رفاهية السكان على كلا الجانبين.

٢٠ - ونظرا لأن مكتب المستشار الأقدم يفتقر إلى موظفين لتقديم الدعم الفني، ونظرا أيضا لعدم وجود مكتب سياسي داخل القوة، فإن فرع الشؤون المدنية قد نهض أيضا ببعض المهام المضطلع بها عادة في القسم السياسي. وقد أصبح بمثابة امتداد من حيث الواقع لمكتب رئيس البعثة، إذ يعمل بانتظام على تقديم الدعم لهذا المكتب فيما يضطلع به من جهود الوساطة والمفاوضات والإبلاغ. ويضطلع رئيس فرع الشؤون المدنية بدور نائب المستشار الأقدم.

٢١ - ونظرا لتزايد الأعباء والمهام المعقدة في مجال الشؤون السياسية والمدنية في الآونة الأخيرة، فقد أوصى فريق الاستعراض بزيادة طفيفة في ملاك الموظفين بمكتب رئيس البعثة وفرع الشؤون المدنية.

خامسا - الشرطة المدنية

٢٢ - يعد أفراد الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، الذين يعيشون بين ظهراني الطائفة المحلية، نقطة الاتصال المباشرة بين السكان المدنيين والمنطقة العازلة. وإذا كان القوام المأذون به في ولاية الشرطة المدنية التابعة للقوة هو ٦٩ فردا، فإن قوامها الفعلي هو ٤٤ فردا (انظر المرفق)، منشورين في سبع مراكز عمل، بما فيها مكاتب رئيسية في بيلا ونيقوسيا ومكاتب صغرى في المنطقة العازلة أو على مقربة منها.

٢٣ - وتقوم الشرطة المدنية التابعة للقوة بمجموعة من المهام المجتمعية والإنسانية. وتشمل تلك المهام الإسهام في صون القانون والنظام وإعادتهما في المنطقة العازلة، وضمان سلامتها من عمليات التسلل أو أنشطة المدنيين، وتيسير ورصد التحقيقات التي تجريها الشرطة القبرصية وعنصر الشرطة القبرصية التركية في المنطقة العازلة. وتعد الشرطة المدنية التابعة للقوة القناة الوحيدة للتواصل بين قوتي الشرطة في الجزيرة، وهي همزة الوصل الرئيسية والمحايدة بين الشرطة في الشمال والجنوب فيما يتعلق بالمسائل التي تتعدى حدود الطائفتين. وتؤدي الشرطة المدنية التابعة للقوة دورا رئيسيا أيضا في دعم فرع الشؤون المدنية في أنشطتها المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، وكذلك دعم العنصر العسكري في كشف المتسللين، والتعامل مع الصيادين والمظاهرات في المنطقة العازلة. وعلاوة على ذلك، يعمل أفراد الشرطة المدنية بصورة وثيقة مع الأفرقة المعنية بالشؤون المدنية التابعة للقطاعات العسكرية في القطاعات الثلاثة.

٢٤ - ويكتسي دور الشرطة التابعة للقوة في قرية بيلا المختلطة أهمية خاصة، حيث أنها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إنفاذ القانون من قبل الطرفين. وقد ساعد وجودها في التخفيف من حدة التوتر وحل النزاعات في القرية بشأن عدد من المسائل الحساسة.

٢٥ - ما فتئت الشرطة المدنية التابعة للقوة، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تشارك مشاركة متزايدة في مراقبة المعابر وكذلك ما يقع من حوادث في إحدى الجهتين ويتورط فيها قبارصة من الجهة الأخرى. ولم تسجل إلا بضع حوادث من هذا القبيل بالمقارنة مع عدد عمليات العبور. وقد ارتفع عدد اللاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين العابرين للمنطقة العازلة ارتفاعا كبيرا منذ انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يتواصل ذلك ويؤثر في حجم العمل الذي تضطلع به الشرطة المدنية التابعة للقوة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أنه من المقرر الشروع في أنشطة إزالة الألغام في المنطقة العازلة في وقت لاحق من هذا العام، فستحصل زيادة كبيرة في الاحتياجات من حيث التواصل مع الطائفتين. ويتوخى أيضا أن يتسلم أفراد الشرطة المدنية المسؤولية عن تنظيم مختلف الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة من الأفرقة المعنية بالشؤون المدنية في القطاعات العسكرية.

٢٦ - وأوصى فريق الاستعراض بأن يُحتفظ بالحد الأقصى الحالي لقوام عنصر الشرطة المدنية التابع للقوة، وهو ٦٩ فردا، الذي يعتبر عددا كافيا في الوقت الراهن لتأدية أي مهام إضافية، بما أن العدد المنشور حاليا لا يتعدى ٤٥ فردا.

سادسا - العنصر العسكري

٢٧ - يبلغ القوام المأذون به حاليا للعنصر العسكري في القوة ٢٣٠ ١ فردا من جميع الرتب (انظر المرفق)، منشورين في ثلاثة قطاعات تغطي المنطقة العازلة الممتدة على طول ١٨٠ كلم. ولدى القوة ١٢ معسكرا، و ١٧ مركزا دائما للمراقبة، و ٢١ قاعدة للدوريات.

٢٨ - وتواصل القوة أداء مهمتها الأساسية المتمثلة في الحفاظ على الوضع العسكري القائم ومنع اندلاع القتال من جديد. ولهذا الغرض، تقوم بعمليات مراقبة مستمرة مستخدمة مزيجا من مراكز المراقبة الثابتة ودوريات متحركة راجلة وعلى متن عربات وطائرات هيلكوبتر. وتحقق أيضا في انتهاكات وقف إطلاق النار وتتخذ إجراءات بشأنها بهدف إعادة الأمور إلى ما كانت عليه؛ وتخفف من حالات التوتر بطرق من جملتها نشر جنود؛ والبقاء على اتصال منتظم مع القوات العسكرية للطرفين على مستوى القيادة.

٢٩ - وخلص فريق الاستعراض إلى أن الحالة الأمنية في الجزيرة أخذت في التحسن تدريجيا على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد حصل انخفاض مطرد في عدد الحوادث وفي خروقات وقف إطلاق النار من قبل القوات المتضادة، وهو عدد من المتوقع أن يصل، حسب الأرقام المسجلة في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، إلى ربع مستوى عام ١٩٩٩. وعادة ما يكون الوضع هادئا حيثما تكون القوات منفصلة عن بعضها البعض. وتقع معظم الحوادث حينما تكون القوات المتضادة على مسافة قريبة جدا من بعضها البعض، وهو أمر ينطبق على مسافة طولها ١١ كلم من خط وقف إطلاق النار، لا سيما في مدينة نيقوسيا. بل إن الحوادث المسجلة في تلك المدينة ما زالت طفيفة. وانخفض أيضا عدد المظاهرات وحجمها. وكان آخر حادث كبير يسفر عن خسائر في الأرواح قد وقع في عام ١٩٩٦.

٣٠ - ورغم عدم وجود اتفاق رسمي بشأن تحديد خطوط وقف إطلاق النار، فإن الطرفين يقبلان الآن ضمنيا بتعريف القوة للخطوط مع بعض الاستثناءات القليلة جدا. ويتماشى انخفاض حالات عبور خطوط وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٤ للدخول إلى المنطقة العازلة مع انخفاض عدد الحوادث المسجلة. وبالفعل، لم تسجل، منذ إعادة نشر القوة في أعقاب أحداث عام ١٩٧٤، أية عمليات توغل أو غارات أو دوريات بالانطلاق من إحدى جهتي المنطقة العازلة باتجاه الأخرى.

٣١ - لم يحدث، منذ عام ٢٠٠١، أن قام أي طرف من الطرفين بتنظيم مناورات عسكرية كبرى ومن المؤمل أن يستمر الأمر كذلك في عام ٢٠٠٤. ولم تنشر في السنوات الأخيرة أية قوات من البر الرئيسي اليوناني أو التركي للقيام بمناورات. وما زالت الأنشطة التدريبية للجانبين على مستوياتها الاعتيادية في زمن السلم. وحصل انخفاض ملحوظ في حجم الاستعراضات العسكرية ونطاقها في الشمال والجنوب على حد سواء. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، أعلن الجانب القبرصي اليوناني عن تخفيض هام في نفقات الدفاع. وفي شهر تموز/يوليه الماضي، بذل الجانب القبرصي التركي جهودا جادة في استعراضاته السنوية حتى يتفادي حدوث أي خروقات جوية للمنطقة العازلة. وتمت عمليات مناوبة القوات والمعدات في الشمال مؤخرا، لكن ارتئي أنها لم تكن تعني تعزيزا لتلك القوات والمعدات.

٣٢ - وأدى فتح المعابر في عام ٢٠٠٣ أيضا إلى انخفاض الوجود العسكري على مقربة من تلك المعابر. ويشكل مشروع إزالة الألغام أيضا أحد التدابير العسكرية الهامة لبناء الثقة. وإذا كان الاستفتاء الذي أجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لم يسفر عن أي تسوية، فمن اللافت للنظر أن الوضع العسكري ظل هادئا طوال العملية.

٣٣ - وخلص فريق الاستعراض، آخذا في حسبانه هذه الاتجاهات الإيجابية ومُلاحظا في الوقت نفسه القدرات العسكرية الكبيرة التي ما زالت متواجدة في الجزيرة، إلى أن تجدد القتال في قبرص أصبح مستبعدا بصورة متزايدة، غير أن احتمال وقوع حوادث عنف محلية طفيفة وتحديات لنظام وقف إطلاق النار ما زال قائما. وما زال يتعين على العنصر العسكري للقوة أن يؤدي كامل المهام المسندة إليه، لكنه شُرع في التركيز على الاتصال والمراقبة والوساطة بدل نشر القوات لمنع تجدد القتال وللحفاظ على الوضع القائم. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المهام التي يؤديها العسكر، مثل مساعدة الشرطة والمسؤوليات عن الشؤون المدنية، قد تضطلع بها عناصر أخرى من البعثة على نحو أكفأ.

٣٤ - وفي ضوء هذا التقييم، خلص فريق الاستعراض إلى أن من الممكن إدخال تعديلات على المفهوم العسكري للعمليات. فمنذ عام ١٩٩٠، شُكلت القوة لأداء عملياتها حسب مفهوم يقوم على إنشاء قواعد لتسيير دوريات. وقُسمت قطاعات في حجم كتائب إلى مناطق مسؤولية تابعة لسرايا، وقُسمت هذه الأخيرة بدورها إلى مناطق أصغر تابعة لفصائل. ونشرت القوة في إطار عدة معسكرات وقواعد دوريات صغيرة في مختلف أنحاء المنطقة العازلة. ولدى كل قاعدة دوريات غرفة عمليات خاصة بها، وكذلك قوة للرد السريع في العديد من الحالات. وقد كان هذا المفهوم مناسبا حين كان تواتر الحوادث وعددها يبرر وجود قوة دائمة للرد في كل مكان. لكن بالنظر إلى انخفاض مستوى الأنشطة، أصبح هذا الوجود الدائم غير ضروري في جميع المناطق. وبتركيز عناصر القوة في معسكرات قطاعية أقل عددا، من الممكن تحسين الكفاءة في العمليات وتعزيز حماية القوة. ومن الممكن أيضا تحقيق وفورات من حيث الموظفون والسوقيات والمهام الإدارية. وسينخفض عدد القوات اللازمة لإدارة المعسكرات وحراستها، ولتزويد غرف العمليات بموظفين. ويمكن مركزة قوات الرد. وستُبسط قيادة القوات والتحكم فيها، وسيكون من الممكن تخفيض عمليات إعادة إمداد قواعد الدوريات، التي تقع غالبا في مناطق وعرة.

٣٥ - ويمكن أيضا أن تعدل القوة مفهومها المتعلق بالرصد والمراقبة. ففي السنوات الأولى للبعثة، كانت خطة المراقبة للقوة قائمة على مراكز مراقبة ثابتة. وبعد عودة الهدوء، أجري عدد أكبر من عمليات المراقبة المتحركة للسماح بمزيد من المرونة. وخلص فريق الاستعراض إلى أنه سيكون من المناسب في هذه المرحلة مواصلة التحول من التركيز على المراقبة الثابتة إلى المراقبة المتحركة، بما قد ينتج عن ذلك من وفورات في الموظفين والموارد. ومن الممكن أيضا أن يؤدي تحسين استخدام التكنولوجيا إلى زيادة فعالية القوة، بما في ذلك نظام التلفزيون المغلق الدوائر وتحسين تكنولوجيا المعلومات. وسيكون من الضروري أيضا توفير عدد إضافي من طائرات الهيلكوبتر.

٣٦ - والمقصود من مفهوم العمليات الجديد هذا، الذي من الممكن تسميته ''التركيز المقترن بالحركة''، الإبقاء على نفس المستوى الذي نصت عليه الولاية من حيث التنفيذ، مع استخدام أكثر كفاءة للموارد.

٣٧ - وبناء على ما تقدم، أوصى فريق الاستعراض بتكييف القوة العسكرية. فعن طريق اعتماد مفهوم يسمح بمزيد من الحركة في العمليات، بالاقتران مع ترشيد الهياكل الأساسية والقيادة والتحكم، يمكن تخفيض القوة بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا ليصل قوامها الكلي إلى ٨٦٠ فردا عسكريا، بمن فيهم فريق عسكري صغير للمراقبة والاتصال (انظر الفقرة ٣٩ أدناه). وسيتحقق ذلك بتخفيض عدد القوات في

القطاعات الثلاثة جميعها. وسيبقى من الضروري مع ذلك الاحتفاظ، بالأعداد الحالية تقريبا، بقوة احتياطية متحركة، ووحدة عسكرية صغيرة لطائرات الهيلكوبتر، وفصيلة من مهندسي القوة ووحدة للشرطة العسكرية. ولن يطرأ أيضا أي تغيير يذكر على الموظفين العسكريين في المقر. والجدير بالملاحظة أن إدخال أي تعديل على مفهوم العمليات ومستويات القوة ينطوي على خطر في مجال العمليات، لكن ارتئي أن هذا الخطر غير ذي شأن.

٣٨ - درس فريق الاستعراض أيضا بتأن الخيار المتمثل في تحويل العنصر العسكري للقوة إلى فريق مراقبين عسكريين. وخلص إلى أنه سيتعين الوفاء بالمزيد من الشروط قبل قبول هذا الخيار، وعلى وجه الخصوص سحب القوات وفك الاشتباك بين القوات المتضادة في المناطق التي توجد فيها على مقربة من بعضها البعض. ولذلك اعتبر فريق الاستعراض هذا الخيار غير مناسب في هذه المرحلة. غير أنه ينبغي النظر في هذا الخيار من جديد في حال استمرت الاتجاهات الحالية وبقيت الأوضاع هادئة في الجزيرة.

٣٩ - وخلص فريق الاستعراض أيضا إلى أن من شأن إنشاء فريق صغير للمراقبة والاتصال داخل القوة أن يزودها بقدرات قيمة، بالنظر إلى زيادة أهمية مهام الاتصال والوساطة التي ينهض بها العنصر العسكري. وسيجري تشكيل فريق المراقبة والاتصال العسكري هذا خصيصا للقوة. وسيكون الضباط جزءا من الوحدات العسكرية، على النقيض من تعيين مراقبين عسكريين على الطريقة التقليدية، وسيُجلبون، قدر المستطاع، من البلدان المساهمة بقوات حاليا. وسيكونون على اتصال مع القوات العسكرية للجانبين، من أجل التحقيق في الحوادث الهامة وحل المشاكل عن طريق الوساطة والتفاوض. وسيُدمج فريق المراقبة والاتصال العسكري إدماجا كاملا في التسلسل القيادي. ورأى فريق الاستعراض أنه سيكون من المناسب في هذه المرحلة أن يشمل القوام الكلي البالغ ٨٦٠ فردا عددا أقصاه ٤٠ من ضباط المراقبة والاتصال العسكريين.

سابعا - الجوانب المالية

٤٠ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠١/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، اعتمادا للقوة بمبلغ ٥١,٩ ملايين دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥، منها ٢,٢ مليون دولار لتعزيز أمن وسلامة موظفي القوة وأماكن عملها. وبهذا الشأن، أعرب عن امتناني لحكومة قبرص، التي تبرعت بثلث تكاليف القوة، الذي يعادل ١٦,٤ مليون دولار، ولحكومة اليونان، التي تبرعت بمبلغ ٦,٥ مليون دولار. وقد ترغب البلدان الأخرى والمنظمات في الاقتداء بهما، لتخفيض نسبة تكاليف القوة التي تغطى من الأنصبة المقررة.

٤١ - وخصصت الموارد المالية التي وافقت عليها الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للإبقاء على القوام العسكري المأذون به حاليا، والبالغ ١ ٢٣٠ فردا من جميع الرتب. وإذا كان من المتوقع تحقيق وفورات ناشئة عن مفهوم العمليات المعدل المقترح، فإن حجمها سيحدد في مرحلة لاحقة بعد وضع صيغة نهائية لخطة دعم سوقية ذات صلة بإعادة تشكيل القوة العسكرية. وستُبلغ الجمعية العامة بهذه الوفورات في سياق التقرير المتعلق بأداء ميزانية القوة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤٢ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة ٢٤,٧ مليون دولار في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ووصل المبلغ الإجمالي للأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام إلى ٣٤٦,٩ ٢ مليون دولار.

ثامنا – ملاحظات

٤٣ – كما أشرت في تقريري السابق عن القوة (انظر الفقرة ١٨ من الوثيقة S/2004/427)، ما زلت أعتقد أنه في غياب أية تسوية شاملة، يظل وجود القوة في الجزيرة أمرا ضروريا للمحافظة على وقف إطلاق النار ولتهيئة بيئة مواتية للتسوية الشاملة لمشكلة قبرص. وقد خلص الاستعراض الذي أجري عملا بالقرار ١٥٤٨ (٢٠٠٤) إلى أن الطرفين في الجزيرة يتشاطران هذا الرأي، فضلا عن الدول الضامنة وغيرها من الأطراف المعنية. غير أنه في ضوء التطورات الميدانية، وبالنظر إلى أن آخر استعراض شامل للقوة أجري في عام ١٩٩٣ (انظر الوثيقة S/26777، المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، أصبح من الضروري إجراء استعراض شامل لولاية القوة ومفهوم العمليات ومستويات القوة.

٤٤ – وأتفق مع النتائج التي توصل إليها الاستعراض، ولذلك أوصي بتخفيض قوام العنصر العسكري للقوة إلى ٨٦٠ فردا من جميع الرتب، بما في ذلك عدد أقصاه ٤٠ مراقبا عسكريا/ ضابط اتصال. وسيزداد نشر الشرطة المدنية مع الإبقاء عليها في حدود القوام الحالي المأذون به. علاوة على ذلك، سيُعزز عنصر البعثة المتعلق بالشؤون السياسية والمدنية كما هو متوخى في الفقرة ٢١ أعلاه. وستسمح هذه التدابير العملية للقوة بمواصلة الاضطلاع بكامل المهام الموكلة إليها في ولايتها، مع مراعاة تغير الظروف المحيطة، واستخدام الموارد استخداما أفضل. وستتيح هذه التدابير أيضا أساسا لمواصلة تغيير البعثة، كلما استدعت التطورات الميدانية ذلك، بعد استعراض آخر من المنتظر أن يجرى قبل نهاية فترة الولاية المقبلة، في منتصف عام ٢٠٠٥.

٤٥ – وربما يأتي وقت تتطلب التطورات السياسية فيه تعيين مستشار خاص متفرغ، لكنني لا أنوي تعيين أي شخص الآن. ولذلك، سيعمل رئيس بعثة القوة مستشارا خاصا لي في الميدان للبقاء على اتصال مستمر على أعلى مستوى مع الجانبين وغيرهما من الفاعلين الرئيسيين فيما يتعلق بمسألة قبرص. ودعما لهذه المهمة الموسعة، من الضروري تعزيز قدرة القوة على التحليل السياسي وتقديم التقارير. كما أنني قد أنظر في تعيين موظفين كبار من الأمانة العامة، حسب الحاجة إليهم، للعناية بأي جوانب خاصة قد تتطلب اهتماما خاصا في المساعي الحميدة التي أقوم بها.

٤٦ – لذلك، أوصي بأن يوافق المجلس على الصيغة المعدلة لمفهوم العمليات وعدد أفراد القوة وبمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، تبدأ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وتنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وسيسمح ذلك بتنفيذ إعادة الهيكلة بطريقة منتظمة وسيتيح وقتا كافيا لتجريب الهيكل الجديد لاستعراضه مستقبلا.

مرفق

البلدان التي تقدم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية (في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

البلد	الأفراد العسكريون
الأرجنتين*	٤٠٣
أيرلندا	٢

البلد	الأفراد العسكريون
سلوفاكيا	٢٧٥
فنلندا	٣
كندا	١
المملكة المتحدة	٤١٢
النمسا	٧
هنغاريا	١٢١
المجموع	١ ٢٢٤

البلد	أفراد الشرطة المدنية
أستراليا	١٥
أيرلندا	١٩
الهند	٦
هولندا	٤
المجموع	٤٤

* تضم كتيبة الأرجنتين جنودا من أوروغواي (٣)، وباراغواي (٣٢)، والبرازيل (٢)، وبوليفيا (٢)، وبيرو (٢)، وشيلي (٣٢).

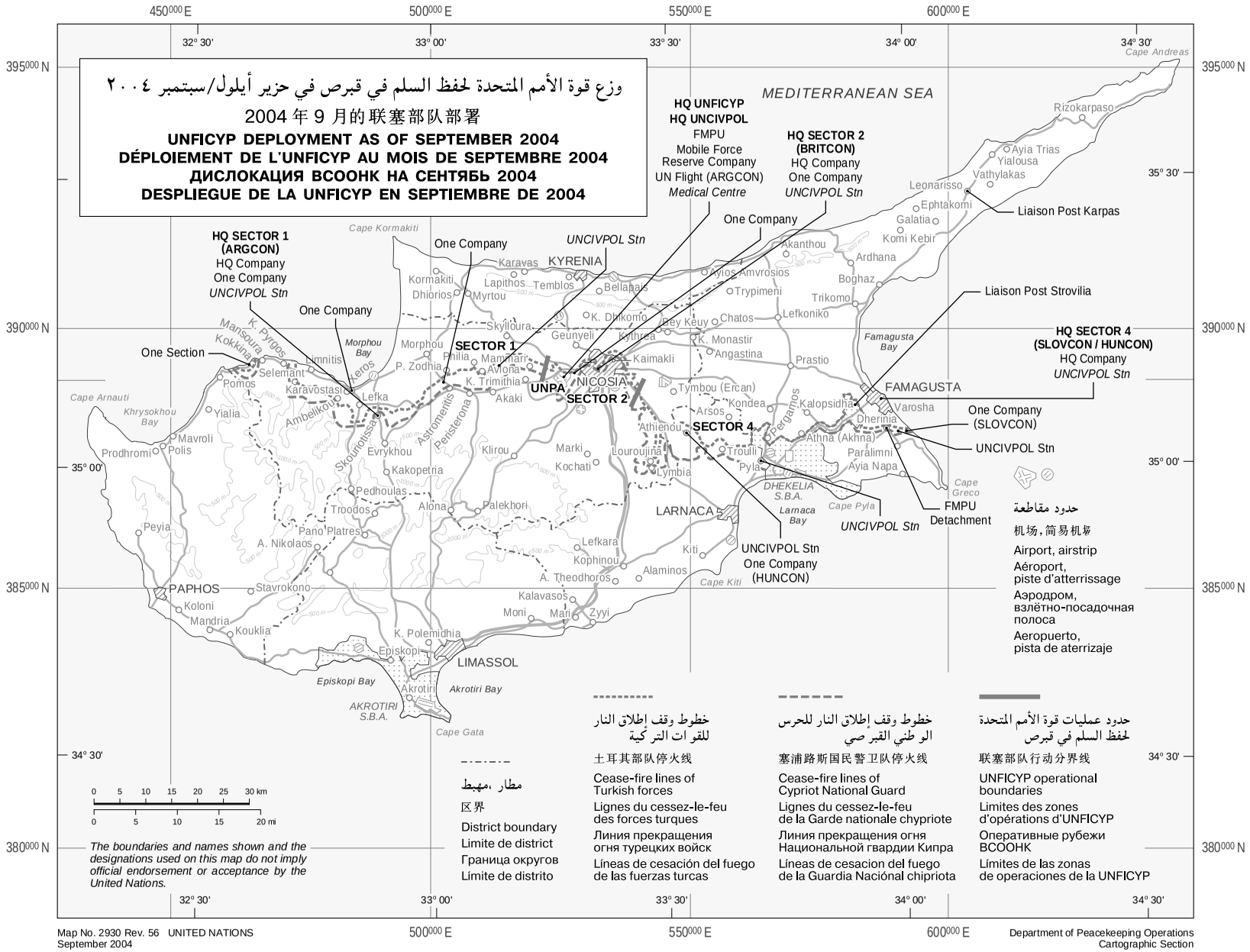

Map No. 2930 Rev. 56 UNITED NATIONS
September 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section